

Distr.: General
31 July 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، 9-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

إدارة تقلب أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تسلط هذه المذكرة الضوء على الاتجاهات الأخيرة لتقلبات أسعار السلع الأساسية والعوامل المحركة لهذه التقلبات، وتستعرض الآثار المحتملة، وتناقش سبل إدارة المخاطر المرتبطة بها والحد منها في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

ويُعد تقلب أسعار السلع الأساسية مصدراً رئيسياً للتقلبات الاجتماعية والاقتصادية والضغط التي تواجهها هاتان المجموعتان القطريتان. ويؤثر تقلب أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والوقود والأسمدة، بشكل مباشر وفوري على السياسات الحكومية والأعمال التجارية والمستهلكين. ويمكن أيضاً أن يخلّف تقلب الأسعار تداعيات في المدى البعيد على النمو والتنمية في هاتين المجموعتين القطريتين. ولهذا السبب هناك روابط عديدة بين تقلب أسعار السلع الأساسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتبحث هذه المذكرة الأدوات والاستراتيجيات الكفيلة بإدارة التقلبات في هاتين المجموعتين القطريتين. ويمثل التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، أمراً بالغ الأهمية لزيادة القدرة على التحمل والحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بقطاعات السلع الأساسية. ومن خلال إضافة القيمة في موقع الإنتاج ورفع مستوى مشاركة الشركات المحلية في سلاسل قيمة السلع الأساسية، يمكن لهاتين المجموعتين القطريتين أن تحدّا من القابلية للتأثر بتقلب أسعار السلع الأساسية وأن تنهضا بالنمو المستدام.



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- تسلط هذه المذكرة الضوء على الاتجاهات الأخيرة لتقلبات أسعار السلع الأساسية والعوامل المحركة لهذه التقلبات، وتستعرض الآثار المحتملة، وتناقش سبل إدارة المخاطر المرتبطة بها والحد منها في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ولتقلب أسعار السلع الأساسية، مثل الأغذية والوقود والأسمدة، آثار مباشرة وفورية على السياسات الحكومية والأعمال التجارية والمستهلكين، ويمكن أيضاً أن يخلف تقلب الأسعار تداعيات في المدى البعيد على النمو والتنمية في هاتين المجموعتين القطريتين. ولهذا السبب هناك روابط عديدة، مباشرة وغير مباشرة، بين تقلب أسعار السلع الأساسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبحث هذه المذكرة الأدوات والاستراتيجيات الكفيلة بإدارة التقلبات.

أولاً- تقلب أسعار السلع الأساسية

ألف- توصيف تقلب أسعار السلع الأساسية

2- تتغير أسعار السلع الأساسية بمرور الوقت، وكذلك أسعار معظم السلع والخدمات في اقتصاد السوق. ومن حيث المبدأ، لا تشكل تقلبات أسعار السلع ظاهرة غير طبيعية أو مُضَرَّة. بل على العكس من ذلك، فمن حيث المبدأ، تنقل تقلبات الأسعار إلى جميع الجهات الفاعلة في السوق إشارات عن واقع السوق تتضمن معلومات عن التغيرات في القوى الاقتصادية الأساسية لجانب العرض والطلب. هذه التغيرات في الأسعار تسمح للمنتجين والمستهلكين بتخصيص الموارد بكفاءة أكبر والمساهمة في حسن أداء الأسواق. ومع ذلك، إذا تقلبت أسعار السلع الأساسية بدرجة كبيرة وكانت مدفوعة بقوى أخرى غير القوى الأساسية، فإن الإشارات التي تنتقلها الأسعار ستعكس واقعاً مشوّهاً، مما قد يتسبب في حالة من عدم اليقين ويقلل من الكفاءة. وتشمل العواقب المحتملة لفشل السوق وحالة عدم اليقين عدداً من النتائج السلبية التي تؤثر على الاقتصاد الحقيقي وسبل عيش الناس.

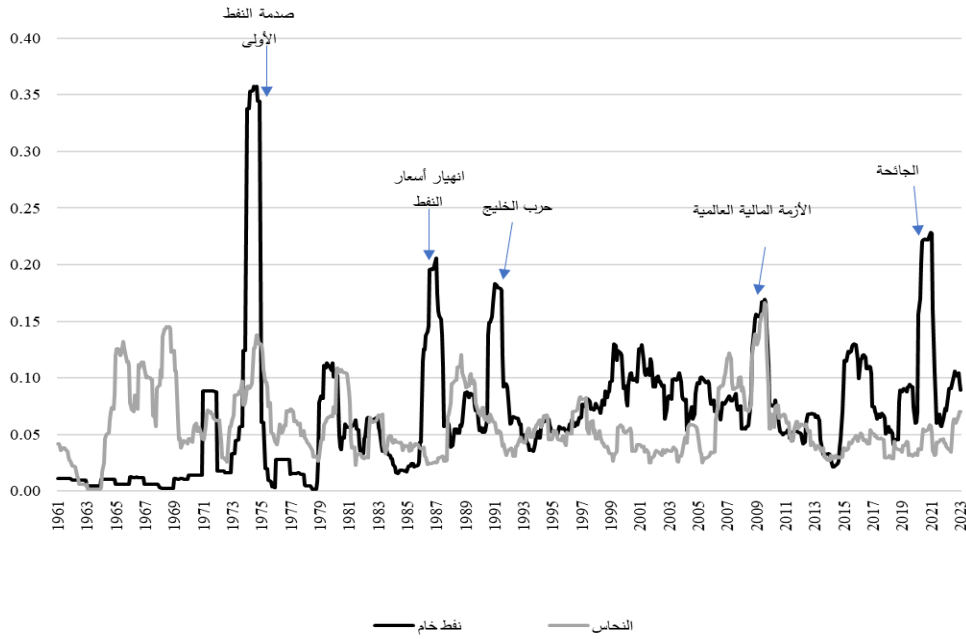
3- والتقلب هو مقياس للتذبذب خلال فترة معينة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتغير مستوى تقلب أسعار السلع الأساسية بمرور الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، يتفاوت تقلب الأسعار عبر أحاد السلع الأساسية ومجموعات هذه السلع، ويمكن أن تختلف أسعار السلع الأساسية السائدة ومقاييس تقلبها عبر الأسواق بسبب مجموعة من العوامل، مثل تكاليف النقل والتعريفات الجمركية، أو بسبب تفتت السوق الناتج عن القيود المادية (مثل سوق الغاز الطبيعي، إلى حد ما، حيث يتم توزيع حصة كبيرة من أحجام التداول عبر خطوط الأنابيب). وأخيراً، يمكن أن تختلف مستويات الأسعار والتقلبات التي يواجهها المستهلكون في مختلف الأسواق لأن التغيرات في أسعار السلع الأساسية لا تنتقل بالكامل من سوق إلى أخرى، وبسبب الاختلافات في ديناميات أسعار الصرف، والنظم الضريبية المختلفة والسياسات الأخرى التي تؤثر على أسعار التجزئة.

4- وتبيّن مقارنة بين تقلب أسعار سلع أساسية مختارة ضمن أربع مجموعات من السلع الأساسية (الأغذية؛ والمواد الأولية الزراعية؛ والمعادن والخامات والفلازات؛ والطاقة) أنّ سعر النفط عادةً ما يكون أكثر تقلباً من سعر النحاس أو القمح أو القطن (الشكلان 1 و 2)⁽¹⁾.

(1) هناك طرق مختلفة لحساب تقلب أسعار السلع الأساسية. على سبيل المثال، يمكن حساب التقلب بناء على مستويات الأسعار أو تغيراتها؛ وذلك استناداً إلى الأسعار الحقيقية أو الإسمية. وفي سياق هذه المذكرة، يُستخدم الانحراف المعياري لتغيرات الأسعار اللوغاريتمية لأنه مقياس للتقلب يمكن تفسيره بسهولة ويُستخدم على نطاق واسع. ولما كان الأمر يتعلق بتحليل سلاسل زمنية طويلة تُستخدم الأسعار الحقيقية بدلاً من الأسعار الإسمية. وتشمل مؤشرات التقلب الأخرى معامل تغير مستويات الأسعار. وبخصوص التنوع وإضافة القيمة، انظر TD/B/C.I/MEM.2/42.

الشكل 1

تقلب أسعار النفط الخام والنحاس

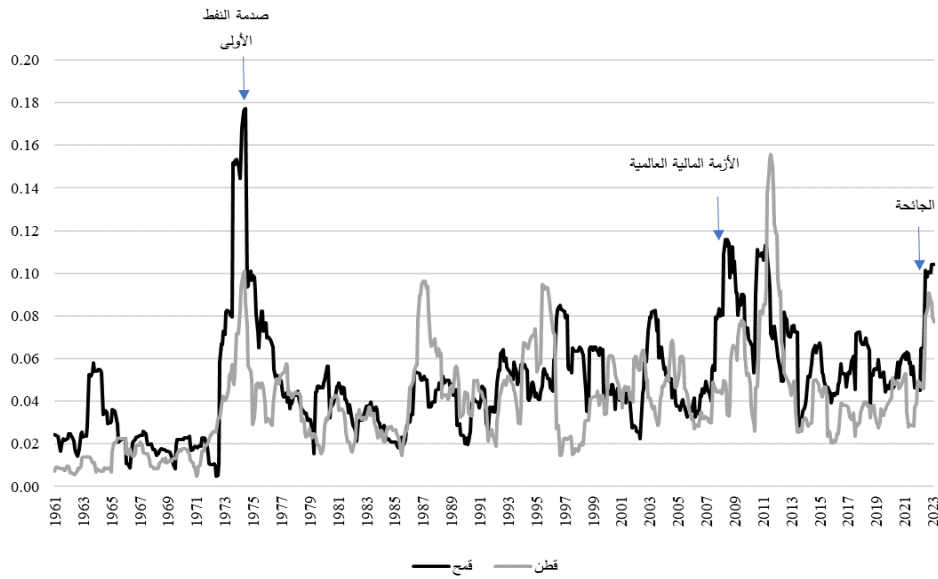


المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من مصرف الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك) والبنك الدولي (أسعار السلع الأساسية).

ملاحظات: خُفضت سلاسل الأسعار الاسمية بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة المعدل موسمياً. النفط الخام يقابل برنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنحاس يقابل كاثود من الدرجة ألف (بورصة لندن للمعادن).

الشكل 2

تقلب أسعار القمح والقطن



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من مصرف الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية (الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك) والبنك الدولي (أسعار السلع الأساسية).

ملاحظات: خُفضت سلاسل الأسعار الاسمية بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة المعدل موسمياً. يقابل القطن المؤشر A، أما القمح فيقابل قمح الولايات المتحدة الشتوي الأحمر الصلب رقم 2.

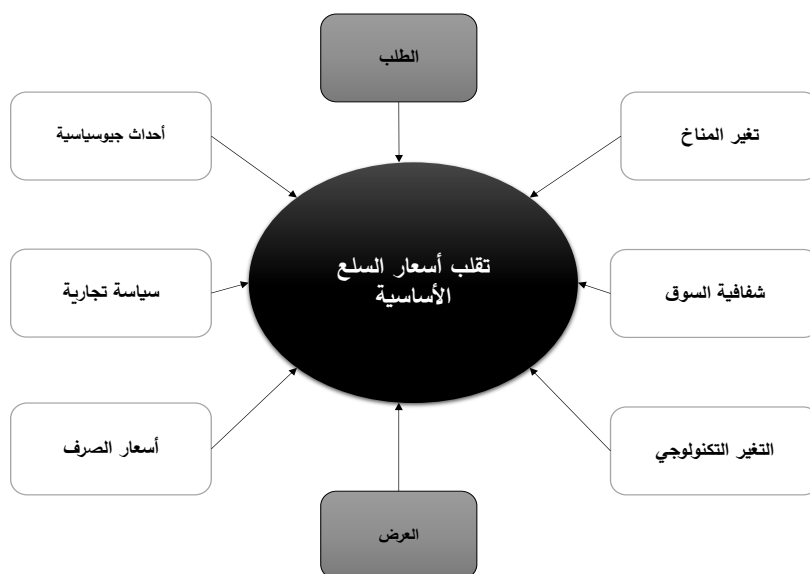
5- ومنذ ستينيات القرن العشرين، شهد العالم فترات مختلفة كان فيها تقلب أسعار السلع الأساسية شديداً بشكل خاص، بما في ذلك خلال صدمة النفط الأولى في 1973-1974؛ وصدمة النفط الثانية في عام 1979؛ وانهيار أسعار النفط في عام 1986؛ وحرب الخليج في 1990-1991؛ والأزمة المالية والغذائية العالمية في 2007/2008؛ ومؤخراً، في الفترة منذ تفشي الجائحة في أوائل عام 2020، التي تشمل بدء الحرب في أوكرانيا في شباط/فبراير 2022. فعلى سبيل المثال، وصلت أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوى لها منذ 30 عاماً في أعقاب الجائحة. وفي السنوات الأربعين الماضية، كانت صدمة أسعار النفط في 1973-1974 هي الفترة الوحيدة التي كان فيها سعر النفط الخام أعلى. ومن حيث مستوى الأسعار، في الفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2023، تذبذب متوسط سعر النفط الخام (برنت) في الموقع بين 23,3 دولاراً للبرميل (نيسان/أبريل 2020) و120,1 دولاراً للبرميل (حزيران/يونيه 2022). وفي نفس الفترة، تذبذب متوسط السعر الشهري للقمح (القمح الشتوي الأحمر الصلب رقم 2 في الولايات المتحدة) بين 198,4 دولاراً للطن (حزيران/يونيه 2020) و522,3 دولاراً للطن (أيار/مايو 2022).

باء - العوامل المحركة لتقلب أسعار السلع الأساسية

6- يمكن أن تكون التغيرات في أسعار السلع الأساسية مدفوعة بعوامل مختلفة تؤثر بشكل مباشر على العرض والطلب وبالتطورات الجيوسياسية والاقتصادية التي تؤثر بشكل غير مباشر على أسواق السلع الأساسية (الشكل 3). ولما كان العرض والطلب على العديد من السلع، مثل الأغذية والوقود، غير مرن في المدى القصير، فإن التحولات الصغيرة نسبياً في العرض أو الطلب يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في الأسعار. وعلى سبيل المثال، كان متوسط المدة الزمنية اللازمة لبدء الإنتاج في مناجم النحاس الجديدة، التي انطلق استغلالها بين 2010 و2019، نحو 17 عاماً اعتباراً من تاريخ الاكتشاف⁽²⁾.

الشكل 3

العوامل المحركة لتقلب أسعار السلع الأساسية



المصدر: الأونكتاد

(2) انظر <https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/average-observed-lead-times-from-discovery-to-production-for-selected-minerals-2010-2019>

ملاحظة: جرت مطالعة جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في تموز/يوليه 2023.

7- ويمكن التمييز بين العوامل المرتبطة بوضع خاص التي تنشأ في أسواق فرادى السلع الأساسية أو تؤثر فيها والعوامل المتسعة القاعدة أو العالمية التي تؤثر في آن واحد على طائفة واسعة من أسعار السلع الأساسية. وغالباً ما تؤثر العوامل المرتبطة بوضع خاص على جانب العرض، بينما تؤثر العوامل العالمية عادةً، وخاصة النشاط الاقتصادي العالمي، على جانب الطلب. ومع ذلك، عادة ما يتسم التفاعل بين الصدمات والتقلبات بالتعقيد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للصدمات الخاصة بسياقات أو بقطاعات محددة التي تؤثر على الأسواق المحلية عواقب عالمية يمكن أن تؤثر بدورها على الأسواق المحلية الأخرى، مما يخلق سلسلة من الآثار. ويؤكد هذا الترابط والطابع الدائري لبعض الصدمات البعد العالمي لأسواق السلع الأساسية واحتمال أن يكون للأحداث المحلية عواقب بعيدة المدى. فعلى سبيل المثال، أدت الفيضانات الشديدة في باكستان في عام 2010 وموجة الحر في الاتحاد الروسي، مقترنة بأزمة أسواق السلع الأساسية (انظر الفقرة 19)، إلى زيادة الأسعار العالمية للقمح وأثرت على الأمن الغذائي في العديد من البلدان⁽³⁾. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الأزمات العالمية، مثل الجائحة، على العرض من خلال التأثير على النقل والخدمات اللوجستية على طول سلاسل القيمة. وقد تبين أن العوامل العالمية (أو المشتركة) هي محركات لأسعار السلع الأساسية، وهناك أدلة تجريبية على وجود حركة متزامنة كبيرة في أسعار السلع الأساسية⁽⁴⁾. ومع ذلك، بشكل عام، تتأثر أسعار السلع الزراعية بدرجة أكبر بالعوامل المرتبطة بوضع خاص والمتعلقة بإنتاج هذه السلع والطلب عليها، في حين أن أسعار المعادن أكثر قابلية للتأثر بالعوامل الاقتصادية والجيوسياسية العالمية⁽⁵⁾.

1- الصدمات في جانب العرض

8- في جانب العرض، يمكن أن يكون تقلب أسعار السلع الأساسية مدفوعاً بعوامل دورية أو مرحلية، مثل الموسمية في الأسواق الزراعية وحالات النقص غير المتوقعة في الإنتاج، وهي حالات تسمى عادةً صدمات العرض.

9- ومن الصعب التنبؤ بالظواهر الجوية القصوى التي يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات في جانب العرض في أسواق السلع الأساسية، ولا سيما في القطاع الزراعي. فعلة المحاصيل حساسة للظروف الجوية، بما في ذلك أنماط درجات الحرارة والتهطال، وللتأثيرات الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى. ففي أستراليا التي تمثل مصدراً رئيسياً للقمح، على سبيل المثال، تسبب الجفاف في 2018-2019 في نقص كبير في إنتاج القمح. وفي تايلاند، أكبر مصير للأرز في العالم في ذلك الوقت، أدت الفيضانات إلى انخفاض شديد في محصول الأرز عام 2011⁽⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتسبب صدمات العرض المحلية الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في ارتفاع أسعار الأغذية بالتجزئة فجأة (حتى لو لم تتأثر الأسعار الدولية). ويمكن أن تؤثر الظواهر الجوية القصوى أيضاً على إمدادات صناعات التعدين. ففي أستراليا، على سبيل المثال، أدت الفيضانات في كوينزلاند في 2010-2011 إلى اضطرابات كبيرة في عمليات تعدين الفحم،

(3) انظر <https://www.unescap.org/publications/theme-study-sixty-ninth-session-commission-building-resilience-natural-disasters-and>

(4) Byrne JP, Fazio G and Fiess N, 2013, Primary commodity prices: Co-movements, common factors and fundamentals, *Journal of Development Economics*, 101:16-26

(5) Nkurunziza JD and Tsohou K, 2015, Volatility in global commodities markets and implications for diversification policies, *Journal of Emerging Markets*, 20(1-2):79-98

(6) انظر <https://www.reuters.com/article/australia-wheat-idUSL3N20D1U5> و <https://www.reuters.com/article/us-thailand-rice-idUSTRE79R0QF20111028>

بما في ذلك في منجم غونيل ريفرسايد، أحد أكبر مناجم الفحم في العالم، وساهمت في زيادة بنسبة 22 في المائة في تكاليف الوحدة لمناجم الفحم الحراري في أستراليا في النصف الأول من عام 2022⁽⁷⁾.

10- ويمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى، مما يؤثر على تقلب أسعار السلع الأساسية، ولا سيما من خلال درجات الحرارة القصوى، وزيادة هطول الأمطار الغزيرة، بما في ذلك الأمطار المرتبطة بالأعاصير المدارية، واشتداد حالات الجفاف⁽⁸⁾. وتشير إسقاطات أسعار الحبوب المستندة إلى السيناريوهات التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى زيادة متوسطة بنسبة 7,6 في المائة (مع نطاق يتراوح بين 1 و23 في المائة) بحلول عام 2050 بسبب آثار تغير المناخ⁽⁹⁾. ويمكن أيضاً أن تتأثر سلاسل الإمداد في قطاعي التعدين والطاقة بتغير المناخ من خلال الاضطرابات الناجمة عن الظواهر الجوية القصوى أو التغيرات في أنماط درجات الحرارة والتهطل التي يمكن أن تؤثر على توافر المياه والموارد الأخرى اللازمة لعمليات التعدين؛ مما قد يؤدي إلى زيادة التنافس على الموارد، وارتفاع التكاليف وانخفاض الكفاءة⁽¹⁰⁾.

11- ويمكن أيضاً أن تسبب الآفات وتقتشي الأمراض صدمات في جانب العرض إما من طريق تقليل الغلة والجودة أو نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج في الأسواق الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 40 في المائة من الإنتاج الزراعي العالمي يتلف كل عام بسبب الآفات، وأن التكاليف التي يتحملها الاقتصاد العالمي بسبب أمراض النباتات تقدر بنحو 220 مليار دولار سنوياً في حين تصل الخسائر التي تسببها الحشرات الغازية نحو 70 مليار دولار⁽¹¹⁾. وبالإضافة إلى التأثير المباشر على العرض، يمكن أن تؤدي الآفات والأمراض أيضاً إلى ما يسمى بآثار الجولة الثانية، حيث قد تفرض البلدان قيوداً تجارية على واردات المحاصيل من البلدان التي تعاني من تقتشي الآفات أو الأمراض، مما يؤدي إلى مزيد من التخفيضات في العرض.

12- ويمكن أن تؤدي الإضرابات والنزاعات العمالية إلى تأخير الإنتاج وتعطيله، وتتسبب من ثم في صدمات في جانب العرض. ففي شيلي، على سبيل المثال، نُفذ إضراب في عام 2019 في منجم شوكيكاماتا، أحد أكبر مناجم النحاس في العالم، وفي جنوب إفريقيا، أثر إضراب لعمال قطاع تعدين البلاتين في عام 2014 على المركز العالمي لإنتاج البلاتين وأدى إلى ارتفاع أسعار البلاتين من حوالي 1 400 دولار إلى 1 500 دولار/الأوقية وإلى انخفاض في المعروض من البلاتين بنحو 1,2 مليون أوقية، أي ما يعادل 25 في المائة من العرض العالمي⁽¹²⁾.

(7) انظر <https://www.reuters.com/article/idINIndia-54270120110120>

و <https://ieefa.org/resources/coal-cost-trends-climate-impacts-coal-mining-likely-long-term>

(8) انظر <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/>

(9) انظر <https://www.ipcc.ch/srcl/>

(10) UNCTAD, 2019, *Commodities and Development Report 2019: Commodity Dependence, Climate Change and the Paris Agreement* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.18, Geneva)

(11) انظر <https://www.fao.org/news/story/en/item/1402920/icode/>

(12) Bohlmann HR, Van Heerden JH, Dixon PB and Rimmer MT, 2015, The impact of the 2014 platinum mining strike in South Africa: An economy-wide analysis, *Economic Modelling*, 51:403-411
انظر <https://www.reuters.com/article/us-safrica-mining-idUSKBN0F00DC20140625>
و <https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-06-24/strike-at-top-copper-miner-seen-wiping-10-000-tons-from-market>

13- ويمكن أن تؤثر الأزمات الجيوسياسية، مثل التدابير التقييدية التي جرى إقرارها أثناء الجائحة، على إنتاج السلع الأساسية ونقلها وتجارتها، ويمكن من ثم أن تتسبب في صدمات في جانب العرض في الأسواق المتأثرة. فعلى سبيل المثال، أدت الحرب في أوكرانيا إلى صدمات في جانب العرض عبر أسواق السلع الأساسية التي يُعد فيها الاتحاد الروسي وأوكرانيا مصدرين رئيسيين، بما في ذلك الغاز الطبيعي والقمح والذرة وزيت بذور عباد الشمس والأسمدة. وفي آذار/مارس 2022، وصل مؤشر أسعار الغذاء إلى مستوى قياسي، حيث ارتفع بنسبة 12,6 في المائة مقارنةً بشهر شباط/فبراير 2022 وبنسبة 33,6 في المائة مقارنةً بعام 2021، ما يمثل زيادة بنسبة 15,8 في المائة عن الذروة في شباط/فبراير 2011⁽¹³⁾.

14- وتؤثر الإجراءات التي تتخذها منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) تأثيراً كبيراً على تقلب أسعار السلع الأساسية، ولا سيما في سوق النفط⁽¹⁴⁾. ولما كانت الأوبك هب المنظمة الرئيسية التي تنظم إمدادات النفط العالمية، فإن قراراتها بشأن مستويات الإنتاج لها تأثير مباشر على أسعار النفط. فعندما يُخفض إنتاج النفط، من أجل الحفاظ على أسعار أعلى أو تقليل فائض المخزونات أو تحقيق استقرار الأسواق، فإن هذا الإجراء يقيد التوريد إلى السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو إبقائها مرتفعة نسبياً. وعلى النقيض من ذلك، عندما يزيد إنتاج النفط، من أجل زيادة عائدات النفط أو الحصول على حصة في السوق من مصادر الوقود الأخرى، فإن هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة العرض، مما يمارس ضغطاً نزولياً على الأسعار. ففي الفترة 2014-2016، قررت الأوبك عدم خفض إنتاج النفط للحفاظ على حصة الدول الأعضاء في السوق في ضوء ثورة الزيت الحجري في الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك، انخفض سعر النفط بنسبة 70 في المائة خلال هذه الفترة⁽¹⁵⁾.

15- وأسواق السلع الأساسية العالمية معرضة أيضاً للصدمات بسبب تركيز الإنتاج في مناطق معينة. فعلى سبيل المثال، تعني هيمنة بلدان الشرق الأوسط على إنتاج النفط أن انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار النفط العالمية. وفي المملكة العربية السعودية، أدت الهجمات على منشأة بقيق لمعالجة النفط وحقل خريص النفطي، في عام 2019، إلى وقف أكثر من نصف الصادرات الوطنية اليومية، وهو ما يمثل نحو 5 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط الخام. وزادت الصفقات الآجلة للنفط الخام القياسي (برنت ووست تكساس إنترميديت، الولايات المتحدة) بنحو 15 في المائة⁽¹⁶⁾.

2- الصدمات في جانب العرض

16- وفي جانب الطلب، تتخذ الصدمات عموماً شكل انكماش اقتصادي عالمي مفاجئ، أو انخفاض في الطلب، أو حلقات واضحة من الطلب العالمي المتردد ترتبط عادةً بزيادات كبيرة في النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة أو المستهلكة الرئيسية. فعلى سبيل المثال، ارتبطت طفرة أسعار السلع الأساسية في العشرية الأولى من القرن الحالي بالنمو الذي سجلته الاقتصادات الناشئة، وخاصة الصين⁽¹⁷⁾.

(13) انظر <https://www.fao.org/3/njl64en/njl64en.pdf>

(14) Schmidbauer H and Rösch A, 2012, Organization of the Petroleum Exporting Countries news announcements: Effects on oil price expectation and volatility, *Energy Economics*, 34(5):1656-1663. البلدان الأعضاء هي الإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والعراق، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا.

(15) World Bank, 2018, Special focus 1: With the benefit of hindsight – The impact of the 2014-2016 oil price collapse, متاح في https://elibrary.worldbank.org/doi/epdf/10.1596/978-1-4648-1163-0_Focus1

(16) انظر <https://www.reuters.com/article/us-global-oil/oil-prices-surge-15-after-attack-on-saudi-facilities-hits-global-supply-idUSKBN1W00UG>

(17) World Bank, 2014, The contribution of the mining sector to socioeconomic and human development, Extractive Industries for Development Series No. 30

17- وكان للجائحة تأثير كبير على تقلب أسعار السلع الأساسية العالمية، وتفاوتت آثار هذا التقلب بمرور الوقت. فقد أدت تدابير الاحتواء والقيود المفروضة على السفر والاضطرابات في سلسلة التوريد إلى انخفاض الطلب في العديد من القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية مثل النفط والمعادن والمنتجات الزراعية. فعلى سبيل المثال، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2020، انخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار الوقود بنسبة 56 في المائة⁽¹⁸⁾. ثم في فترة لاحقة، أدى تخفيف تدابير الاحتواء وزيادة الطلب العالمي إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية، فارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير بين الربع الرابع من عام 2020 وشباط/فبراير 2022، لأسباب منها ارتفاع تكاليف المدخلات الناجم عن ارتفاع أسعار النفط والغاز⁽¹⁹⁾.

18- وتؤثر التغييرات في السياسة النقدية للاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على تقلب أسعار السلع بطرق عدة. فالقرارات المتعلقة بأسعار الفائدة التي تتخذها المصارف المركزية تؤثر على الطلب والنمو الاقتصادي. ويمكن لسياسة نقدية توسعية تتسم بانخفاض أسعار الفائدة أن تحفز الطلب الإجمالي وتدعم النمو الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية، وربما إلى ارتفاع أسعارها. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لسياسة نقدية تقييدية، ترتفع معها أسعار الفائدة، أن تخفض الطلب الإجمالي وتمارس ضغطاً يدفع أسعار السلع الأساسية إلى الانخفاض. وتؤثر السياسة النقدية أيضاً على أسعار الصرف، مما ينعكس على أسعار الواردات والصادرات السلعية.

19- وتؤثر الأمولة أيضاً على تقلب أسعار السلع الأساسية، ولكن الأدلة التجريبية تفرز نتائج متباينة من حيث حجم الأثر واتجاهه. ويشير مصطلح "أمولة أسواق السلع الأساسية" إلى الدور المتزايد للدوافع المالية والأسواق المالية والجهات الفاعلة المالية في أداء أسواق السلع الأساسية.

20- ويذكر بعض الباحثين أن الأفق الزمني القصير للمستثمرين خارج قطاعات السلع الأساسية، ولا سيما المستثمرين المؤسسيين مثل صناديق التحوط أو صناديق المعاشات التقاعدية، يمكن أن يؤدي إلى نشوء فقاعات وإلى تضخيم التقلبات وزعزعة استقرار الأسواق. ويؤدي المضاربون أيضاً دوراً في تقلب أسعار السلع الأساسية، حيث يمكن للمستثمرين المضاربة على أسعار السلع الأساسية باستخدام خيارات العقود الآجلة والأدوات المالية الأخرى، ويسهمون بذلك في تضخيم تحركات الأسعار وزيادة التقلبات. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، تكهن المنتج الرئيسي في العالم للنيكل والصلب غير القابل للصدأ بانخفاض سعر النيكل وباع إنتاجه على المكشوف. ونظراً لأن الانخفاض لم يحدث، اضطر المنتج في فترة لاحقة إلى إعادة شراء كميات كبيرة من النيكل، مما دفع بورصة لندن للمعادن إلى تعليق تداول النيكل لمدة أسبوع. وقفز السعر من 30 000 دولار إلى 100 000 دولار للطن في يوم واحد⁽²⁰⁾.

21- ويسلط باحثون آخرون الضوء على دور المستثمرين الماليين في توفير السيولة في السوق وتيسير اكتشاف أسعار العقود الآجلة، ومن ثم الأداء الفعال لأسواق المشتقات التي تمثل أدوات هامة لتقاسم المخاطر بين المشاركين في سوق السلع الأساسية. وتُعتبر الفترة من 2004 إلى الأزمة المالية العالمية 2007/2008 بشكل عام الفترة الرئيسية لأمولة أسواق السلع الأساسية.

(18) انظر <https://unctad.org/publication/impact-covid-19-pandemic-trade-and-development-lessons-learned>

(19) انظر <https://news.un.org/en/story/2022/01/1109212>

(20) انظر <https://www.mining.com/web/the-18-minutes-of-trading-chaos-that-broke-the-nickel-market/>

-3 العوامل المحركة الأخرى

22- هناك عوامل أخرى، لا تتصل مباشرة بالعرض من السلع الأساسية والطلب عليها، يمكن أن تسبب تقلبات أسعار السلع الأساسية أو تستوعبها أو تضخمها.

23- فالقيود التجارية، مثل القيود المفروضة على تصدير الأغذية أو حظرها، يمكن أن تسهم في تقلب الأسعار في أوقات الأزمات. فعلى سبيل المثال، خلال أزمة أسعار الغذاء في 2008/2007، رفعت الأرجنتين، وهي منتج رئيسي للقمح، مؤقتاً الضرائب المفروضة على تصدير القمح وغيره من المنتجات الزراعية؛ وقررت الهند وفيات نام، وهما بلدان مصدّران رئيسيان للأرز، الحد من صادرات الأرز⁽²¹⁾. وفي عام 2010، فرض المصدرون الرئيسيون قيوداً مؤقتة على صادرات القمح والذرة والشعير⁽²²⁾. وفي الآونة الأخيرة، في سياق الجائحة والحرب في أوكرانيا، فرضت بلدان عديدة قيوداً على تصدير الأغذية والأسمدة⁽²³⁾.

24- ولما كان جزء كبير من التجارة في السلع الأساسية مقوّمًا بدولارات الولايات المتحدة، فإن أسعار الصرف تؤثر تأثيراً مباشراً على إمكانية حصول البلدان المستوردة الصافية للسلع الأساسية على هذه السلع⁽²⁴⁾. وتقليدياً كان هناك نمط يمكن التنبؤ به، حيث تقترن طفرات أسعار السلع الأساسية بانخفاض قيمة الدولار، وعندما تنخفض أسعار السلع الأساسية، تميل قيمة الدولار إلى الارتفاع. بيد أن هذه العلاقة تغيرت منذ الجائحة، حيث ارتفع سعر الدولار مقابل جميع العملات الرئيسية تقريباً، بدلاً من أن ينزل، مما ساهم في تقلب الأسعار المحلية⁽²⁵⁾. ومع هذا التحول في العلاقة بين أسعار السلع الأساسية وقوة الدولار، تحولت وظيفة سعر الصرف من كونه عاملاً يمتص الصدمات إلى عامل يضخم الصدمات في العديد من البلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية.

25- ويمكن أن يكون للتكنولوجيا والابتكار أيضاً تأثير على تقلب أسعار السلع الأساسية. فالتغير التكنولوجي يمكن أن يخلق مصادر جديدة للطلب على السلع الأساسية، مثل الطلب المتزايد على بطاريات أيونات الليثيوم المستخدمة في السيارات الكهربائية⁽²⁶⁾. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة سعر المكونات الشديدة الأهمية في صنع البطاريات ويتسبب في تقلب الأسعار إذا عجز العرض عن مواكبة الطلب. وفي جانب العرض، يمكن أن تسهّل التكنولوجيات الجديدة اكتشاف واستغلال رواسب جديدة من النفط والغاز والمعادن، عن طريق خفض تكاليف التشغيل. وعلى سبيل المثال، أدى تطوير عمليات تقنية جديدة لاستخراج الزيت والغاز الحجري إلى زيادة كبيرة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة، وهو أحد العوامل الرئيسية لانخفاض أسعار النفط في الفترة 2014-2016⁽²⁷⁾.

(21) انظر <https://www.nytimes.com/2008/03/29/business/worldbusiness/29rice.html>

و <https://www.nytimes.com/2008/06/09/business/worldbusiness/09iht-farm.1.13565893.html>

(22) انظر <https://www.fao.org/policy-support/tools-and-publications/resources-details/en/c/1268745/>

(23) انظر <https://public.tableau.com/app/profile/IFPRI.food.security.portal/viz/shared/2CPYTB4G8>

(24) Boz E, Casas C, Georgiadis G, Gopinath G, Le Mezo H, Mehl A and Nguyen T, 2022, Patterns of invoicing currency in global trade: New evidence, *Journal of International Economics*, 136; UNCTAD, 2022, A double burden: The effects of food price increases and currency depreciations on food import bills, available at <https://unctad.org/publication/double-burden-effects-food-price-increases-and-currency-depreciations-food-import-bills>

(25) انظر https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt2303f.htm و <https://www.bis.org/publ/work1083.htm>

(26) انظر <https://unctad.org/publication/commodities-glance-special-issue-strategic-battery-raw-materials>

(27) انظر <https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts>

26- ويمكن أن يؤدي انعدام الشفافية في السوق والخلافات المتصلة بالحصول على المعلومات بشأن العرض والطلب والمخزون العالمي من السلع الأساسية إلى عدم اليقين ويزعزع استقرار الأسواق، مما يؤثر بشكل كبير على تقلب أسعار السلع الأساسية. وهكذا يصبح تذبذب الأسعار أكثر تواتراً وشدة. ويمكن أن يؤدي نقص المعلومات إلى سوء تخصيص الموارد أو خلل في السوق أو زيادة المضاربة أو حتى التهافت على الشراء بدافع الهلع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي انعدام الشفافية في سلسلة توريد السلع الأساسية إلى تشجيع الممارسات غير الأخلاقية مثل التسعير التواطئي والتلاعب بالسوق والاحتيايل.

جيم- تأثيرات تقلب أسعار السلع الأساسية

27- يدرك الفاعلون جيداً أن أسعار السلع الأساسية معرضة للتقلبات الدورية، ومع ذلك فإن المستهلكين والمنتجين غير مستعدين لإدارة التقلبات غير المتوقعة أو المفردة، التي تنطوي على آثار ضارة مختلفة. فعلى سبيل المثال، يؤثر التقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية تأثيراً كبيراً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للزيادات المفاجئة في أسعار السلع الأساسية أن تقوض، بطرق عدة، تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والاستهلاك المسؤول والإنتاج المسؤول والعمل المناخي. ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الجوع وسوء التغذية، مما يحبط الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأسمدة بسبب الحرب في أوكرانيا إلى إعاقة تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، مما يدفع بنحو 71 مليون شخص إلى الفقر ويعرّض 345 مليون شخص لانعدام الأمن الغذائي⁽²⁸⁾.

28- وهناك قنوات متعددة يرتبط من خلالها تقلب أسعار السلع الأساسية بمتغيرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما النمو الاقتصادي (الشكل 4). فعلى سبيل المثال، يعكس تذبذب أسعار السلع الأساسية تقلبات في معدلات التبادل التجاري، وأسعار الصرف، وتدفقات رأس المال، وربحية الشركات، والإيرادات العامة. وهذا يخلق حالة من عدم اليقين ويضر بالاستثمار وتراكم رأس المال والنمو. فعلى سبيل المثال، يؤدي تقلب أسعار السلع الأساسية إلى تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، ويقترن ذلك بانخفاض متوسط النمو الاقتصادي⁽²⁹⁾. ثم إن تقلب أسعار السلع الأساسية يطرح مشاكل كبيرة للأعمال التجارية، التي تضطر إلى التعامل مع حالة من عدم اليقين بشأن تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية، وفي نهاية المطاف، بشأن الأرباح. وبالإضافة إلى ذلك، تميل البلدان الفقيرة إلى التخصص في قطاعات أكثر عرضة لتقلب الأسعار مثل الزراعة والتعدين⁽³⁰⁾. وعلى وجه الخصوص، يرتبط ارتفاع التقلب في أسعار السلع الأساسية ارتباطاً سلبياً بالنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، ويعزى الأثر السلبي لتقلب أسعار السلع الأساسية على النمو أساساً إلى الآثار المترتبة عن التقلب في الاستثمار والإنتاجية⁽³¹⁾. وقد يؤدي ارتفاع تقلب أسعار السلع الأساسية إلى مزيد من التقلب في المالية العامة ويؤدي إلى توقف الاستثمار العام، مما يؤثر سلباً على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري على حد سواء⁽³²⁾.

(28) انظر <https://www.undp.org/publications/addressing-cost-living-crisis-developing-countries-poverty-and-vulnerability-projections-and-policy-responses>

(29) انظر Ramey G and Ramey VA, 1995, Cross-country evidence on the link between volatility and growth, *The American Economic Review*, 85(5):1138-1151.

(30) Koren M and Tenreyro S, 2007, Volatility and development, *The Quarterly Journal of Economics*, 122(1):243-287.

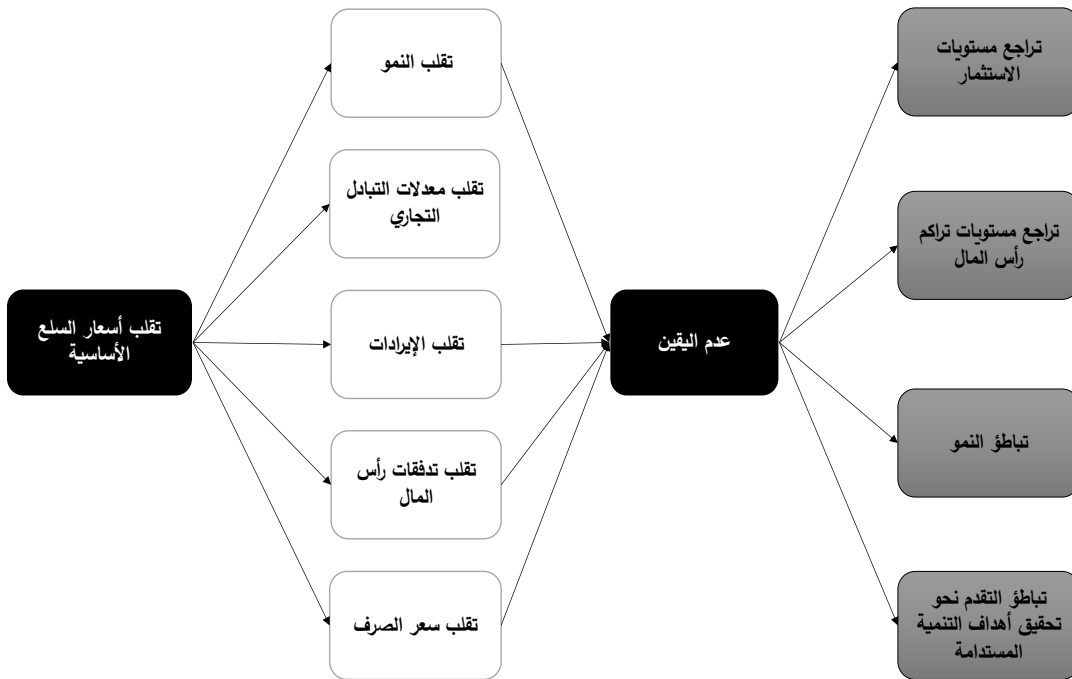
(31) Van der Ploeg F and Poelhekke S, 2009, Volatility and the natural resource curse, *Oxford Economic Papers*, 61:727-760.

(32) انظر <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/03/28/volatile-commodity-prices-reduce-growth-and-amplify-swings-in-inflation>

ويمكن أن يتسبب تقلب أسعار السلع الأساسية أيضاً في زيادة تقلب الإيرادات الحكومية، ويؤدي من ثم إلى عدم استقرار الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية وغيرها من المجالات الحيوية. ويمكن أن ينجز عن عدم الاستقرار هذا عواقب وخيمة على رفاه المواطنين، ولا سيما الفئات الأضعف. فعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض التمويل المخصص للصحة والتعليم ومشاريع الهياكل الأساسية، مثل بناء الطرق والجسور، مما يعوق النمو الاقتصادي والتنمية.

الشكل 4

القنوات التي ينعكس من خلالها تقلب أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية



المصدر: الأونكتاد

29- عندما ترتفع أسعار السلع الأساسية، ترتفع أيضاً عائدات التصدير في البلدان المنتجة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف. وعلى النقيض من ذلك، عندما تنخفض أسعار السلع الأساسية، تنخفض عائدات التصدير في البلدان المنتجة، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض أسعار الصرف. ويمكن أن يؤدي تقلب أسعار السلع الأساسية إلى حالة من عدم اليقين بشأن تدفقات الدخل والآفاق الاقتصادية، مما قد يؤثر على قرارات المستثمرين والمضاربين الأجانب في سوق القطع الأجنبي. ويمكن أن تدفع التحركات غير المنتظمة في أسعار السلع الأساسية المستثمرين إلى تعديل محافظاتهم والبحث عن فرص أكثر استقراراً في أماكن أخرى، مما يؤدي إلى تقلب تدفقات رأس المال ويؤثر على أسعار الصرف. ويؤثر تقلب تدفقات رأس المال سلباً على الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية لأنه يتسبب في زعزعة استقرار القطاع المالي ويشكل فقاعات في أسعار الأصول. وتتفاقم هذه الآثار في أوقات الأزمات المالية⁽³³⁾.

Katusiime L, 2019, Investigating spillover effects between foreign exchange rate volatility and (33)
(commodity price volatility in Uganda, *Economies*, 7(1).

30- ويمكن أن يرتبط التقلب في نمو معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية بزيادة التقلب في أسعار السلع المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة تقلب الأسعار في السوق المحلية. ويمكن أن يؤثر تنذب أسعار السلع الأساسية بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج وأسعار السلع الاستهلاكية والتضخم بوجه عام. فعندما ترتفع أسعار السلع ارتفاعاً كبيراً، تزداد تكاليف الإنتاج أيضاً، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات. والبلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية معرضة بوجه خاص لصدمات الأسعار هذه. ويقدر صندوق النقد الدولي أن زيادة بنسبة 1 في المائة في أسعار الأغذية الدولية تعني زيادة بنسبة 0,3 في المائة في أسعار الأغذية المحلية⁽³⁴⁾. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤثر الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية أيضاً على التضخم. وتتخفف الإيرادات في البلدان النامية المصدرة الصافية للمواد الخام، مما قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي وانخفاض أسعار الصرف، ويتسبب من ثم في ارتفاع الأسعار.

31- ويمكن أن يؤثر تقلب أسعار السلع الأساسية تأثيراً كبيراً على الواردات الغذائية، مما يعرض الأمن الغذائي للخطر. فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع سعر القمح، بالنظر إلى أن الاتحاد الروسي وأوكرانيا كانا يمثلان 34 في المائة من تجارة القمح العالمية قبل عام 2022⁽³⁵⁾. ونتيجة لذلك، ارتفعت فواتير الأغذية المستوردة في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، كانت مصر ستضطر إلى دفع ثلاثة مليارات دولار إضافية لاستيراد نفس الكمية من القمح كما في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة في تكلفة الأغذية المستوردة⁽³⁶⁾. وهذه الزيادات في التكاليف يمكن أن تجعل من الصعب على السكان ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما في البلدان النامية المعتمدة على استيراد الأغذية، الحصول على الغذاء الكافي. وقد تضطر هذه البلدان إلى خفض الواردات أو البحث عن بدائل أرخص أو التكيف مع ظروف الإمداد المتغيرة، مما قد يؤثر على استقرار سلسلة الإمدادات الغذائية ويعرض السكان لخطر نقص السلع الأساسية. وفي الوقت الحاضر، من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار ثمانية ملايين إلى 13 مليون شخص في 2022-2023 نتيجة للأزمة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا⁽³⁷⁾. وتُضاف هذه الأرقام إلى ما بين 720 مليون و 811 مليون شخص كانوا يواجهون الجوع بالفعل في عام 2020⁽³⁸⁾.

32- وقد يتسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الأساسية في حالة مديونية حرجة في البلدان النامية المثقلة بالديون والمعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نمواً. وعندما تنخفض أسعار السلع الأساسية انخفاضاً حاداً، يؤثر ذلك تأثيراً مباشراً على حصائل الصادرات في هذه البلدان، مما يؤدي إلى تراجع كبير في تدفقات الإيرادات، ومن ثم يقوّض القدرة على توليد إيرادات كافية للوفاء بالتزامات خدمة الدين. وانخفاض أسعار السلع الأساسية يقلل أيضاً من احتياطات النقد الأجنبي، مما يزيد من صعوبة خدمة الدين الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على هذه البلدان، نتيجة لانخفاض الإيرادات، أن تقترض المزيد لإعادة تمويل الديون القائمة، مما قد يرفع الديون إلى مستويات لا يمكن تحملها.

33- وعندما ترتفع أسعار السلع الأساسية، قد ترفع الحكومات مديونيتها لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية أو البرامج الاجتماعية أو غيرها من المبادرات الإنمائية، على أمل أن تظل إيراداتها من السلع الأساسية مرتفعة. وهذا يساهم في زيادة كبيرة في الديون، التي قد يصعب على البلدان المعنية تحملها إذا انخفضت أسعار السلع الأساسية. وقد تؤدي حالة المديونية الحرجة إلى تقلص فرص الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وانخفاض

(34) انظر <https://www.imf.org/external/np/g20/032823.htm>.

(35) انظر <https://www.ifpri.org/blog/russia-ukraine-wars-impact-global-food-markets-historical-perspective>.

(36) UNCTAD, 2022.

(37) انظر <https://www.fao.org/3/cb9236en/cb9236en.pdf>.

(38) انظر <https://www.fao.org/state-of-food-security-nutrition/2021/en/>.

الاستثمار، وترجع الإنفاق الحكومي في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال، شهد العديد من البلدان النامية في ثمانينيات القرن العشرين، حالة مديونية حرجة بعد انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى زيادة حادة في نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁹⁾. وتسببت أزمة الديون هذه في ضياع عقد من النمو الاقتصادي والتنمية في العديد من البلدان المنخفضة الدخل. وفي الفترة 2014-2016، أدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة الدين العام في عدد كبير من البلدان المصدرة للنفط، بما في ذلك جمهورية فنزويلا البوليفارية ونيجيريا⁽⁴⁰⁾. وفي الوقت الحاضر، ازدادت حالة البلدان النامية تعقيداً من حيث مديونيتها بسبب الجائحة وأزمة تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار الفائدة العالمية⁽⁴¹⁾. فقد زادت الجائحة من عبء ديون البلدان النامية من خلال خفض الإيرادات وزيادة الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، أدت أزمة تكاليف المعيشة إلى تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية وزيادة الفقر وأوجه الضعف. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد الوضع صعوبة فيما يتصل بالقدرة على خدمة الدين والحصول على تمويل جديد بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وعلى سبيل المثال، تعيد التقديرات القائمة على مؤشرات ستاندر أند بورز بشأن المخاطر السيادية، بأن بعض البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، مثل زامبيا وغانا، واجهت في عام 2023 مستويات عالية من المخاطر السيادية وحالة ديون حرجة⁽⁴²⁾.

34- ويمكن أن تؤدي الزيادات المفاجئة في أسعار السلع الأساسية أيضاً إلى اضطرابات اجتماعية، لأن تقلب أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود فجأة أو بشكل كبير، يمكن أن يفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة. فالغذاء يمثل 43 في المائة من إجمالي إنفاق الأسر المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل، مقارنة بنسبة 8 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل⁽⁴³⁾. لذلك فإن الارتفاع السريع في أسعار الأغذية يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة في البلدان المنخفضة الدخل. ويمكن أن يؤدي عدم الحصول على الغذاء والسلع الأساسية الأخرى بأسعار معقولة إلى تأجيج الغضب العام والاحتجاجات والاضطرابات المدنية. فعلى سبيل المثال، ساهم ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2007-2008 في التوترات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي أدت إلى انتفاضات الربيع العربي⁽⁴⁴⁾.

35- ويشكل عدم اليقين أيضاً عبئاً على منتجي السلع الأساسية، ولا سيما صغار المزارعين، لأنه يزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار، ويحد من القدرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار ويزيد من التعرض للمصاعب في حالة حدوث صدمات هبوط في الأسعار. ويمكن أن تتفاقم هذه الآثار في حالة البلدان التي تكون فيها الأسواق المالية غير متطورة، مما يحد من إمكانية حصول المزارعين على الائتمان والتأمين. وغالباً ما يتبع المزارعون المعرضون لمخاطر غير مؤمن عليها استراتيجيات تكيف يمكن أن تضر بالأصول والرفاهية والدخل المستقبلي في حالة حدوث صدمة، حيث يلجأ البعض إلى بيع الأصول الإنتاجية وتقليل استهلاك الغذاء والتخلي عن الممارسات الجيدة المتعلقة بحفظ التربة⁽⁴⁵⁾. وهذا السلوك يمكن أن يوقع المزارعين في دائرة من الفقر والضعف، ومن ثم يصعب عليهم الاستثمار في المزارع أو تنويع مصادر الدخل. ففي توغو، على سبيل المثال، أثر انخفاض أسعار القطن في أعقاب الجائحة سلباً على المنتجين⁽⁴⁶⁾.

Fischer S, 1988, Economic development and the debt crisis, Policy Research Working Paper Series 17, (39)
. World Bank

. World Bank, 2018 (40)

انظر <https://unctad.org/news/blog-world-lacks-effective-global-system-deal-debt> (41)

انظر <https://disclosure.spglobal.com/sri> (42)

انظر https://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/food-as-a-share-of-household-expenditures-by-income-group_a92626ac-en (43)

انظر <http://arxiv.org/abs/1108.2455> (44)

انظر <https://www.ipcc.ch/srccl/chapter/chapter-5/> (45)

انظر <https://unctad.org/fr/publication/etude-de-faisabilite-pour-le-developpement-des-coproduits-du-coton-au-togo> (46)

دال - كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية

1- الإجراءات القصيرة الأجل

36- يمكن أن تؤدي الأدوات المستندة إلى آليات السوق، مثل الخيارات والعقود الآجلة والصفقات الآجلة بالتراضي وعقود المبادلة، دوراً حاسماً في مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على إدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية، على النحو التالي:

(أ) الخيارات هي وسيلة فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بأسعار السلع الأساسية. فالخيار يمنح حامله الحق، دون أن ينشأ عن ذلك التزام، في شراء (طلب) أو بيع (عرض) كمية معينة من سلعة بسعر محدد مسبقاً (سعر التنفيذ) خلال فترة معينة. وتتيح الخيارات للمشاركين في السوق التحوط من تحركات الأسعار السلبية مع الاستفادة من ظروف السوق المواتية؛

(ب) العقود الآجلة هي اتفاقات قانونية لشراء أو بيع سلعة أساسية أو أصل أو ورقة مالية بسعر محدد مسبقاً وتاريخ محدد في المستقبل. ويتم تداولها في سوق العقود الآجلة وتكون موحدة من حيث الجودة والكمية. وتسمح هذه العقود للمنتجين والمشتريين بتثبيت أسعار السلع الأساسية، مما يقلل من عدم اليقين والتقلب المرتبطين بأسعار سوق العمليات الآتية. وبتهيئة بيئة أسعار يمكن التنبؤ بها، يمكن لأسواق العقود الآجلة أن تساعد المنتجين على إدارة المخاطر واتخاذ قرارات مستنيرة في مجال الاستثمار؛

(ج) الصفقات الآجلة بالتراضي هي عقود مشتقة قابلة للتعديل بين طرفين لشراء أو بيع أصل بسعر محدد مسبقاً وتاريخ محدد في المستقبل. ولا يتم تداولها في سوق مركزية وهي تُعتبر أداة من أدوات البيع المباشر. ويسمح استخدام الصفقات الآجلة بالتراضي للمشاركين في السوق بالتحوط من التعرض لتقلبات الأسعار، مما يوفر قدرًا أكبر من الاستقرار والقدرة على التنبؤ في العمليات؛

(د) تسمح عقود المبادلة لطرفين بتبادل التدفقات النقدية بالاستناد إلى تحركات أسعار سلعة معينة، مما يمكنهما من إدارة المخاطر المرتبطة بها بشكل فعال. وتوفر هذه العقود المرونة وتسمح للمشاركين في السوق بتكييف استراتيجيات إدارة المخاطر مع الاحتياجات الخاصة.

37- وفي البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، يمكن أن تساعد الخيارات في إدارة المخاطر المرتبطة بالأسعار لأنها تسمح بتثبيت أسعار الصادرات، ومن ثم تمكّن من الحد من التعرض لتقلبات الأسعار. فعلى سبيل المثال، قامت المكسيك، سعياً لحماية المالية العامة من الانخفاضات غير المتوقعة في أسعار النفط، بشراء خيارات بيعية، وهو برنامج كلف 0,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الفترة 2001-2017 وأثبت فائدته في الأعوام 2009 و2015 و2016، عندما سجلت أسعار النفط انخفاضات كبيرة⁽⁴⁷⁾. وفي أوروغواي، ساعد البنك الدولي في عام 2016 في التعامل مع تقلبات أسعار النفط من خلال إقامة شراكة مع شركة النفط الوطنية لوضع برنامج تحوط غطي حوالي نصف إجمالي واردات النفط السنوية لمدة 12 شهراً وقلل من تأثير ارتفاع أسعار النفط على الميزانية والاقتصاد⁽⁴⁸⁾.

38- وبورصات السلع الأساسية هي أسواق مصممة لتداول العقود التي تسمح بشراء كمية ثابتة من السلع للتسليم في المستقبل. وبذلك يمكن للفاعلين الحد من المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار السلع الأساسية. ولذلك تُعتبر بورصات السلع الأساسية أداة لإدارة تقلب الأسعار. وأنشأت عدة بلدان نامية تعتمد على السلع الأساسية بورصات للسلع الأساسية، بما فيها إثيوبيا ونيجيريا. وفي هذا النوع من الأسواق،

(47) انظر <https://www.imf.org/external/np/blog/dialogo/032618.pdf>

(48) انظر <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/06/15/uruguay-se-asocia-con-banco-mundial-para-reducir-su-exposicion-a-volatilidad-del-precio-del-petroleo>

تُعد شركات التجارة في السلع الأساسية بين الجهات الفاعلة الرئيسية، حيث تستخدم مجموعة متنوعة من استراتيجيات التجارة للاستفادة من فترات التقلبات العالية للسلع بهدف زيادة أرباحها⁽⁴⁹⁾.

39- وتشكل السندات المرتبطة بالسلع الأساسية أداة قيّمة أخرى لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على إدارة تقلب أسعار السلع الأساسية. فالسندات تكون منظّمة بحيث ترتبط العوائد أو المدفوعات بالتقلبات في أسعار سلع معينة. ويمكن للبلدان التي تصدر سندات مرتبطة بالسلع الأساسية أن توفر حماية فعالة من مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن تساعد هذه السندات على زيادة تدفقات رأس المال وتعزز فرص وصول البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى الأسواق المالية الدولية. وبإدماج السندات المرتبطة بالسلع الأساسية في استراتيجيات إدارة الدين، يمكن أن تحسّن البلدان النامية قدرتها على التعامل مع تقلبات الأسعار، وأن تحد من مواطن الضعف المالي، وتعزز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة على المدى الطويل. غير أن نجاح السندات المرتبطة بالسلع الأساسية يعتمد على الممارسات السليمة لإدارة المخاطر، والمنهجيات الدقيقة لمقايسة أسعار السلع الأساسية، وأطر الحوكمة الشفافة، لضمان الفعالية في إدارة التقلبات.

40- ويمكن أن تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة مفيدة تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على إدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية. ومن خلال المساعدة على تحسين شفافية الأسواق وتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، يمكن أن يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحد من أوجه عدم التجانس في المعلومات وتعزيز كفاءة السوق. فعلى سبيل المثال، يمكن للمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية المتاحة على الإنترنت ومنصات التداول الإلكترونية، مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، أن تزود المنتجين والمشتريين بمعلومات آنية عن الأسعار واتجاهات السوق وشروط العرض والطلب، مما يساعد على الحد من عدم اليقين ويعزز فرص الوصول إلى الأسواق للمنتجين الصغار والمتوسطين الذين قد لا يمكنهم الاستفادة من قنوات التجارة التقليدية. وبالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات المتاحة على الإنترنت ومنصات التداول الإلكترونية، يمكن أيضاً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين إدارة سلسلة التوريد وخفض تكاليف المعاملات. فمن خلال أتمتة العمليات، مثل أنظمة إدارة المخزون وأنظمة الدفع، يمكن أن يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تبسيط العمليات والحد من أوجه القصور ويمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تعزز قدرتها التنافسية وأن تحد من القابلية للتأثر بالصدمات الخارجية.

41- ويمكن أن تساعد الجهود والالتزامات المتعددة الأطراف الرامية إلى الإبقاء على أسواق تجارية مفتوحة في التخفيف من تقلب أسواق السلع الأساسية في أوقات عدم اليقين الشديد، مثل الأزمات الجيوسياسية. وتُعد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي وقعها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وتركيا، بدعم من الأمم المتحدة، للسماح بالتصدير الآمن للحبوب والأسمدة والمواد الغذائية الأخرى من موانئ البحر الأسود، مثالاً ملموساً على الدور الذي يمكن أن تؤديه تعددية الأطراف في الحد من تقلب أسعار السلع الأساسية⁽⁵⁰⁾. ففي 11 أيار/مايو 2023، كانت المبادرة قد مكنت من تصدير أكثر من 30 مليون طن من الحبوب، منها 50 في المائة من الذرة و28 في المائة من القمح⁽⁵¹⁾. وساعدت المبادرة على خفض أسعار الأغذية وتحقيق الاستقرار في الأسواق وإبقائها مفتوحة.

(49) انظر <https://www.publiceye.ch/en/topics/soft-commodity-trading/war-and-crises-and-commodity-traders-are-making-record-profits>

(50) انظر <https://unctad.org/publication/trade-hope-impact-black-sea-grain-initiative>

(51) انظر <https://news.un.org/en/story/2023/05/1136587>

2- أدوات متوسطة إلى طويلة الأجل لتعزيز القدرة على التحمل

42- عموماً، يشكل التنوع استراتيجية هامة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للحد من مخاطر الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في المدى البعيد. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يتطلب تنوع الصادرات تطوير صناعات وقطاعات جديدة، وتوسيع القدرة الإنتاجية للبلد وخلق فرص عمل جديدة، وهذا قد يساعد بدوره على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في المدى البعيد. ففيما يتعلق بالبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والمصدرة للمعادن الحيوية، يمكن أن تحفز إضافة القيمة في موقع الإنتاج للتنوع الاقتصادي. ففي المراحل الأولى من سلسلة القيمة، يمكن أن يتجسد التنوع من خلال اعتماد طرق استخراج وتقنيات تعدين مختلفة. ومع تقدم البلدان في عملية معالجة المعادن، قد تحدث آثار غير مباشرة نتيجة تطوير الصناعات المتعلقة بالمعالجة الكيميائية وعلوم المواد، مما يؤدي إلى قاعدة صناعية أوسع. وتوفر مرحلة التصنيع فرصاً للتنوع في مختلف القطاعات الفرعية المرتبطة بسلاسل القيمة المحلية أو الإقليمية. فعلى سبيل المثال، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا اتفاق تعاون وشراكة في قطاع صناعة البطاريات⁽⁵²⁾. ومع توسع الأنشطة في اقتصاد ما، يقلص أثر التقلب في أسعار سلعة تصديرية واحدة على إيرادات التصدير. ويمكن أن يساعد التنوع أيضاً البلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية على إدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية. وفي هذا السياق، يشمل التنوع كلا من توسع الإنتاج المحلي، أي الحد من الاعتماد على الواردات، وتنوع مصادر الاستيراد. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقلل الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة المتجددة من اعتماد بلد ما على استيراد النفط والغاز، في حين أن الاستثمار في الزراعة المحلية يمكن أن يقلل من الاعتماد على الأغذية المستوردة.

43- وتتسم صناديق الثروة السيادية بالأهمية في التصدي لخطر تقلب أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية⁽⁵³⁾. ويمكن للادخار التحوطي، مثلاً من خلال إنشاء صناديق السلع الأساسية، أن يساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على إدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية وتنفيذ سياسة مالية تواجه التقلبات الدورية بدلاً من سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية. وتجمع صناديق السلع الأساسية الإيرادات المتأتية من صادرات السلع الأساسية خلال فترات ارتفاع الأسعار وتعوض عن النقص في الإيرادات خلال فترات انخفاض الأسعار، مما يوفر وسيلة وقائية ضد تذبذب أسعار السلع الأساسية ويساعد البلدان على الحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التراجع الاقتصادي. ويمكن تقسيم هذه الصناديق الممولة من إيرادات السلع إلى فئتين رئيسيتين، لهما أهداف مختلفة، وهما صناديق الحفاظ على الاستقرار، التي تهدف إلى تثبيت الإنفاق العام في حالة حدوث صدمات اقتصادية؛ وصناديق الادخار، التي تهدف إلى تكديس الثروة للاستفادة منها في المستقبل⁽⁵⁴⁾.

44- وتُنشأ صناديق الحفاظ على الاستقرار لمواجهة التقلبات الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بتقلب الإيرادات من الموارد الطبيعية، ولا سيما السلع الأساسية. وتموّل هذه الصناديق عموماً من فوائض الميزانية أو إيرادات تصدير السلع الأساسية. والغرض منها هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني في أوقات الأزمات من خلال التعويض عن التغيرات في الدخل وحماية البلد من الصدمات الخارجية.

(52) انظر <https://uneca.org/stories/zambia-and-drc-sign-cooperation-agreement-to-manufacture-electric-batteries>.

(53) انظر Mohaddes K and Raissi M, 2017, Do sovereign wealth funds dampen the negative effects of commodity price volatility? *Journal of Commodity Markets*, 8:18–27.

(54) انظر <https://www.ifswf.org/santiago-principles-landing/santiago-principles>.

ويمكن أن تمول صناديق الحفاظ على الاستقرار نفقات الميزانية والاستثمارات الاستراتيجية أو تساهم في تكوين احتياطات مالية. ففي بوتسوانا، على سبيل المثال، يمكن صندوق بولا الحكومة من تنفيذ سياسات اقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية باستخدام إيرادات قطاع الماس؛ وفي شيلي، يعمل صندوق تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، القائم على إيرادات النحاس، بقاعدة توازن هيكلية تحمي الميزانية من تقلبات أسعار النحاس بينما تفرض قيوداً على عمليات السحب من الصندوق⁽⁵⁵⁾.

45- وتُشأ صناديق الادخار لإدارة الفوائض المالية الطويلة الأجل المتأتية من الموارد الطبيعية، وخاصة السلع الأساسية. والغرض منها هو تنويع دخل البلد وخلق مصدر مستدام للثروة لفائدة الأجيال القادمة. وتستثمر صناديق الادخار في أصول مثل الأسهم والسندات والممتلكات والهياكل الأساسية، لتعظيم العوائد في المدى البعيد. ويمكنها أيضاً أن تدعم التنمية الاقتصادية للبلد من خلال الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية وتشجيع الابتكار والنمو، كما يمكن أن تساعد في تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة إيرادات السلع الأساسية. ويمكن للبلدان التي تضع قواعد ومبادئ توجيهية واضحة لاستخدام الأموال، أن تتحقق من أن هذه الموارد تُستخدم لتعزيز التنمية الطويلة الأجل والحد من الاعتماد على صادرات السلع الأساسية. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يهدف صندوق الاستثمارات العامة، الذي يعد سادس أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم، بإجمالي أصول خاضعة لإدارته تقدر بما يقرب من 777 مليار دولار في منتصف عام 2023، إلى دعم تنوع الاقتصاد الوطني وتطوير القطاعات الاستراتيجية، للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري في سياق رؤية 2030⁽⁵⁶⁾.

46- ومن المرجح أن يؤثر تغير المناخ سلباً على غلات المحاصيل⁽⁵⁷⁾. وسيؤدي تغير غلات المحاصيل إلى تقلب الأسواق الزراعية، ولذلك يمثل التكيف مع تغير المناخ أداة مهمة لإدارة المخاطر. وفي هذا السياق، من المهم أن تتمكن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية من الحصول على الدعم من الشركاء الإنمائيين، لضمان تلبية الاحتياجات من التمويل والقدرات التقنية للتكيف مع تغير المناخ بشكل كامل.

ثانياً - موجز واعتبارات تتعلق بالسياسة العامة

47- تقلب أسعار السلع الأساسية مسألة متكررة تؤثر إلى حد كبير على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية. وهناك قنوات متعددة ينعكس من خلالها تأثير تقلب أسعار السلع الأساسية على هذه البلدان، مما يتسبب في حالة من عدم اليقين تؤدي إلى انخفاض مستويات الاستثمار وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وتؤكد الآثار المباشرة على الفقر والأمن الغذائي وأمن الطاقة الكيفية التي يمكن بها لتقلب أسعار السلع الأساسية أن يعوق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

48- ويؤكد السياق التاريخي لتقلب أسعار السلع الأساسية، وكذلك الزيادات غير المسبوقة الناجمة عن الجائحة والحرب في أوكرانيا، مدى قابلية أسعار السلع الأساسية للتأثر بالأحداث العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم تقلب أسعار السلع الأساسية، مما يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى هذه المسألة. وتشير العلاقة بين أسعار السلع الأساسية والنشاط الاقتصادي العالمي إلى أن زيادة تقلب النمو العالمي يمكن أن يزيد من تذبذب أسعار السلع الأساسية.

(55) انظر <https://namibia.un.org/sites/default/files/2020-09/Africa%E2%80%99s%20Sovereign%20Wealth%20Funds%20are%20a%20Source%20of%20Development%20Finance%20.pdf> and <https://www.vision2030.gov.sa/v2030/overview/> and <https://www.ipcc.ch/report/ar5/syr/> .TD/B/C.I/MEM.2/46

(56) انظر <https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund> و <https://www.vision2030.gov.sa/v2030/overview/>

(57) انظر <https://www.ipcc.ch/report/ar5/syr/>

49- ويمكن لواقعي السياسات العامة النظر في الإجراءات الممكنة التالية للتخفيف من الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والبلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية:

(أ) الإجراءات الفورية والقصيرة الأجل. تشمل هذه الإجراءات تحسين شفافية الأسواق وتوفير المعلومات في الوقت المناسب من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باستخدام الأدوات المستندة إلى آليات السوق مثل العقود الآجلة والخيارات ومبادلة السلع الأساسية لإدارة المخاطر المرتبطة بأسعار السلع الأساسية. ويمكن أن تساعد الجهود والالتزامات المتعددة الأطراف الرامية إلى الإبقاء على أسواق تجارية مفتوحة على التخفيف من تقلب أسواق السلع الأساسية في أوقات عدم اليقين الشديد، مثل الأزمات الجيوسياسية؛

(ب) القدرة على التحمل في المدى الطويل. تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في التنوع الاقتصادي، الذي يمكن أن يحمي البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من الاعتماد المفرط على سلعة أساسية واحدة أو مجموعة صغيرة من السلع الأساسية، مما يقلل من القابلية للتأثر بالصدمات. وفي حالة المعادن الحرجة، ينبغي للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية أن تضيف قيمة في موقع الإنتاج، لتنوع اقتصاداتها بما يتجاوز مجرد استخراج المواد الخام. ويمكن للبلدان المستوردة الصافية للأغذية أن تقلل من اعتمادها على الواردات من السلع الأساسية عن طريق توسيع الإنتاج المحلي وتنوع مصادر الاستيراد. ومن الأدوات الأخرى التي يمكن من خلالها زيادة القدرة على التحمل في المدى البعيد صناديق الثروة السيادية التي توفر حزام أمان مالي يحمي من تقلب أسعار السلع الأساسية؛ وتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن ظروف السوق؛ وإنشاء بورصات للسلع الأساسية تعزز سبل كشف الأسعار وتحسن شفافية السوق؛

(ج) التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي. تتأثر أسعار السلع الأساسية بالنشاط الاقتصادي العالمي. ولذلك، يتسم التعاون والتنسيق الدوليان بأهمية بالغة في إدارة التقلبات. ويمكن أن يشمل ذلك زيادة تنسيق السياسات، وتحسين تبادل المعلومات، والمبادرات المشتركة لتحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية.